مجلة العلوم الإنسانية —— عدد 47 جوان2017، ص. ص 27-41 ——

العولمة وتأثيرها على منظومة القيم

عميرش نجوى
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
جامعة عبد الحميد مهري
قسنطينة2(الجزائر)

ملخص:
هناك الكثير من التغيرات العالمية التي تؤثر وتنعكس نتائجها على مختلف نواحي الحياة البشرية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. ومن أكثر هذه المتغيرات انتشارا وشيوعا هي تلك الظاهرة التي أطلق عليها اسم الكونية أو العولمة، وفي بعض الحالات الأمركة، كون الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الأكبر والأكثر تأثيرا في هذه الظاهرة. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على تعريف العولمة تم فهم تجلياتها الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية مع محاولة تشخيص أهدافها المعلنة والخفية و من ثمة التوصل إلى عمق التحولات التي تحدثها في منظومة القيم العالمية.
الكلمات المفتاحية: العولمة، القيم، منظومة القيم

Abstract:
There are many international changes whose results effect the human life on the economic , political , social and cultural level ,and on values level , all the spreading changes are the phenomenon of globalization and universalization and in some cases ; Americanization, because the USA are the biggest player who have the most effect on the last phenomenon .
We try on this page to present globalization and understand its economic, political, cultural and social demonstration with the trial to personalize the announced and non-announced goals.
Finally, to arrive to the depth of changes which modernizes it in the organization of international values.
Key words: - system of values values - Globalization

مقدّمة:

تشكل العولمة و إفرازاتها في الوقت الحاضر الوجه البارز فيما شهده العالم من تغيرات و انعكاسات على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية و الثقافية و الفكرية و الاقتصادية و السياسية. كما أصبح العالم قرية صغيرة بفضل الجانب الأبرز من العولمة و المتمثل في ثورة المعلومات و الاتصالات و المواصلات، إلا أن وراء أي تقدم علمي أو تكنولوجي آثار سلبية على نظم و قيم مستقرة سياسيا، فلا يمكن التعويل على تقدم نزيه و صاف، و إنما يبني التقدم بنية جديدة و يهدم و يضعف بنية قائمة و يتم ذلك بصورة آلية لا يمكن مقاومتها.

و فيما يتعلق بالجانب الثقافي (القيمي خصوصا) يؤكد عديد من المنظرين أن ظاهرة العولمة بالرغم من مظهرها الاقتصادي و السياسي إلى أن هدفها النهائي هو التغيير في الجانب الاجتماعي و الثقافي للمجتمعات البشرية بما في ذلك القيم و أنماط السلوك و العيش.

أولا: مفهوم العولمة

إن أول ما يصادف الباحث وهو يتعامل مع مفهوم العولمة هو ذلك الغموض أو الصعوبة التي تحيط بهذا المفهوم، حيث تعد العولمة من أكثر المفاهيم غموضا، ولعل ذلك الغموض يرجع لعدّة أسباب هي:

- لفظ العولمة حديث حيث "شاع لفظ العولمة في الاستعمال اليومي، في الصحافة والإعلام، ولم يدخل بعد بصورة واضحة في المصطلحات الأكاديمية فما يجري على ألسنة الصحافيين والإعلاميين لم يدخل ويتجذر في المصطلحات الأكاديمية، لأن اللغة الأكاديمية أكثر دقة وتحديدا من لغة الصحافة والإعلام.[1]
- انقسام الباحثين في مفهوم العولمة بين مؤيدين ومعارضين، تبعا لانتماءاتهم الإيديولوجية والفكرية والثقافية، فالمؤيدون يقدمون تعاريف للعولمة يتبين فيها أنها واقع مفروض لا مفر من الانخراط فيه والانتهاج بنهجه، في حين يأتي الرافضون للعولمة بتعاريف بعيدة كل البعد عمّا يروج له المؤيدون وهذا ما أكده (السيد ياسين) عندما قال:"إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو عملية شاقة نظرا لتعدد تعريفاتها، والتي تتأثر أساسا بانتماءات الباحثين الإيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا"[2]
- تعدد العمليات التي ينطوي عليها مفهوم العولمة من عمليات اقتصادية، سياسية، ثقافية واجتماعية. أي الاختلاف في الجوانب التي ينظر من خلالها إلى العولمة، فبعض الباحثين ينظر إلى العولمة من خلال تجلياتها الثقافية، بينما ينظر الآخرون إليها من جوانبها الاقتصادية، في حين ينظر فريق آخر إليها من خلال التجليات السياسية، وعليه فإنه من نظر إليها من جوانبها الاقتصادية فإنه سوف يعرّفها اقتصاديا ويركز على مظاهرها وآثارها الاقتصادية، وكذلك الحال مع من ينظر إليها من جوانبها السياسية، الاجتماعية، الثقافية وحتى الإعلامية .[3]

1- العولمة لغة واصطلاحا:

أ- لغة:

يعتقد بعض الباحثين أن العولمة مصطلح معرّب لم ينشأ أساسا في البيئة العربية، ولابد لفهم معناه من الرجوع إلى من أطلقه وأشاعه والتعريف على المقصود به قبل النظر في الأصل اللغوي لكلمة العولمة في اللغة العربية.

فالعولمة، ترجمة لكلمة Mondialisation الفرنسية، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة لكلمة Globalisation الإنجليزية التي ظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله.[4]

كذلك يعترض بعض الباحثين على استخدام كلمة "عولمة" باعتبارها نشازا في اللغة لكن مجموعة أخرى من الباحثين لا يرون بأسا من استعمال كلمة العولمة، فالوزن الصرفي "فوعل" من أبنية الموازين الصرفية، يقول "عبد الصبور شاهين" عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة: " فأما العولمة مصدرا فقد جاءت توليدا من كلمة عالم وتفترض لها فعلا هو عولم يعولم عولمة بطريقة التوليد القياسي وأما الصيغة الفعالة التي تأتي منها العولمة فإنما تستعمل للتعبير عن مفهوم الاحداث والإضافة وهي مماثلة في هذه الوظيفة لصيغة التفعيل .[5]

إذن المصطلح يعني لغويا جعل العالم واحدا موجها توجيها واحدا في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد سمي بالكونية أو الكوكبة، وتستخدم هذه الكلمة (الكونية) اشتقاقا من كلمة الكون بمعنى العالم، كما استخدمت كلمة (الكوكبة) إشارة إلى الكوكب (الأرض) التي نعيش عليها.

إذن العولمة تعني عملية التوحيد الكوني، وقد يلتقي أنصار هذا الاتجاه حول النظر إلى العالم كوحدة واحدة، ولهذا فالعولمة من وجهة نظر هؤلاء هي محاولة لتحقيق ما يشبه الوحدة الكونية، هذا ما يؤكده محسن الخضيري بقوله: "عندما يذكر مصطلح العولمةGlobalisation ، فإنه يجعل الذهن يتجه إلى الكونية، أي إلى الكون الذي يعيش فيه، وإلى وحدة المعمورة من الكوكب الذي نعيش فيه.[6]

أي أطلقت كلمة الكونية على العولمة للدلالة على أن المجتمعات والنظم والمفاهيم والتقنيات البشرية والكوكب الأرضي يمر بمرحلة انتقالية تمتاز بعدم الاستقرار وبأنها غير مسبوقة في التاريخ الإنساني كله، ولكن رغم كل تلك الاختلافات في الاسم إلاّ أن لفظ العولمة يكاد يكون الغالب لوصف تلك الظاهرة.

ومن خلال المعنى اللغوي يمكننا أن نقول بأن العولمة إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني: تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع أي العالم كله.[7]

ب-اصطلاحا:

في الواقع يعبر مصطلح العولمة عن تطورين هامين هما:

- التحديث (Modernity)
- الاعتماد المتبادل(inter-dependency)

يركز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة.

لقد ظهرت العولمة أولا كمصطلح في مجال التجارة، المال والاقتصاد، ثم أخذ يجري الحديث عنها بوصفها نظاما أو نسقا أو حالة ذات أبعاد متعددة تتجاوز دائرة الاقتصاد، فتشمل إلى جانب ذلك المبادلات، والاتصال، والسياسة والفكر، والتربية والاجتماع، والإيديولوجيا.[8]

إذن العولمة ذات مضامين متعددة، سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتربوية، ولقد فرضت نفسها على الحياة المعاصرة وعلى العديد من المستويات، سياسيا واقتصاديا، فكريا وعلميا، ثقافيا وإعلاميا، تربويا وتعليميا.

ولقد كثرت التعاريف التي توضح معنى العولمة: لنذكر هنا بعضا منها قبل ذكر التعريف الذي يعكس القراءة السوسيولوجية لهذا المفهوم.

من أقدم تعاريف العولمة، تعريف رونالد روبرتسون الذي يؤكد بأن العولمة هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش ولهذا التعريف شقان مهمان، أولهما تركيزه على فكرة انكماش العالم بما يعني ذلك من تقارب المسافات والثقافات وترابط الدول والمجتمعات، وثانيهما الوعي بهذا الانكماش وهو ما حدث فعلا.

أما أنتوني جيدنز فقد عرّف العولمة بأنها مرحلة جديدة من مراحل الحداثة وتطورها، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي وحدوث تلاحم بين الداخل والخارج، وربط بين المحلي والعالمي بروابط اقتصادية، وسياسية وثقافية وإنسانية[9] ، أي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معا في طور من أطوار الحضارة يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحيد، الذي لا يعني هنا التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري، بل يعني درجة عالية من التفاعل بين الأفراد والمجتمعات المختلفة وبالتالي زيادة درجة التأثر والتأثير المتبادلين، ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل .

أما محمد عابد الجابري فيعرفها بأنها: "نظام يتخطى الدولة والأمة والوطن هي نظام ينشد رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدولة القومية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الشرطي تأمينا لمصالح الرأسمالية العالمية[10]، وهنا إشارة إلى أن العولمة تقلص من صلاحيات الدولة واختصاصاتها لصالح مؤسسات وهيئات عالمية، لتصبح وظيفة الدولة حماية الاستثمارات الأجنبية وتهيئة الخدمات اللازمة لذلك . أما طلال العتريسي فيرى بأن "مفهوم العولمة يوجد في مستويات ثلاثة متداخلة هي الاقتصاد ، السياسة والثقافة، أما في الاقتصاد فالعولمة هي الاقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها وهي إيديولوجيا ومفاهيم الليبيرالية الجديدة التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، وإلى قيم المنافسة والإنتاجية، وفي السياسة هي الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبيراليات السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، وهي إعلان لنهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافية السياسية، أما في الثقافة فهي توحيد القيم حول المرأة والأسرة وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس، إنها توحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخر وإلى كل ما يعبر عنه السلوك، هذه الثقافة التي تدعو العولمة إلى توحيدها][11]

كما تعرف بأنها: "منظومة من المبادئ السياسية والاقتصادية، ومن المفاهيم الاجتماعية والثقافية، ومن الأنظمة الإعلامية والمعلوماتية، ومن أنماط السلوك ومناهج الحياة، يراد بها إكراه العالم كله على الاندماج فيها و تبنيها والعمل بها والعيش في إطارها[12]

كما ذهب عدد من الكتاب إلى أن العولمة تعني تعميم نموذج الحضارة الغربية، وخاصة الأمريكية وأنماطها الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية على العالم كله[13]

وفي ذلك يرى محمد عابد الجابري: بأن العولمة عملية إيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، لأنها تعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه وهو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع[14]

أما صادق جلال العظم فيرى بأن العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز و بقيادتها وتحت سيطرتها، في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

ونخلص من كل هذه التعريفات إلى أن العولمة تتضمن بروز عالم بلا حدود جغرافية، أو اقتصادية أو ثقافية، أو سياسية. وأن هناك عولمات كثيرة، أما العولمة الكاملة فإنها لم تحدث بعد لأنها تحتاج إلى ثقافة عالمية واحدة، وقيام حكومة موحدة. كما رأينا أن تفرعات العولمة متنوعة وتختلف من باحث إلى آخر ومن مفكر إلى آخر، ولكن يجمع بينهم جميعا أفكارا مشتركة وقواسم محددة أهمها:

- تجاوز الأفكار والخبرات والنظم والسلع والمشكلات لبيئتها المحلية، وعبورها للحدود السياسية والجغرافية على مستوى العالم.
- تسارع وتيرة الاتصال الدولي وتقدم وسائله مما سهل انتقال كل ما يراد فعله.
- يتفق معظم الباحثين على أن الهدف من العولمة هو هيمنة دول المركز القوية وفرض أفكارها على دول الأطراف الضعيفة.
- تراجع قيمة الحدود السياسية وتآكل دور الدولة القومية، وانتهاء هيمنتها السياسية والاقتصادية وذوبان الحدود والعوائق أمام كل المعطيات والعناصر المكونة للعولمة.
- قيام نظام العولمة على عدم الاكتراث بالخصوصيات المحلية والتراثية والبيئية للدول والشعوب، لأن العولمة تصنع بآلياتها الجبارة المميزات والخصائص التي تنسجم مع رواجها ومصالح القائمين عليها.

ثانيا: تجليات العولمة

هناك مجموعة من التجليات الظاهرة يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1) التجليات الاقتصادية:

يتجسد البعد الاقتصادي للعولمة في تحويل العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، يهدف إلى نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل: الحرية الاقتصادية، وفتح الأسواق، عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي، لذلك فهي تركز على مفهوم السوق أي سوق بلا حدود.

والعولمة في بعدها الاقتصادي تجسد التطور الرأسمالي العالمي، حيث يرى صادق العظم أنها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا (القرن 20)، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها"[15]، حيث تسعى الرأسمالية إلى فتح أسواق جديدة بالامتداد الخارجي، عندما تعجز عن توسيع الأسواق الداخلية أو المحافظة على نسبة الاستهلاك مع كمية الإنتاج مما يتطلب الاتجاه لتوسيع الأسواق خارجها، بالإضافة إلى زيادة الربح وهو الهدف الرئيسي.

من جهته يؤكد السياسيون على أن العولمة الاقتصادية تعمل على تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول على مستوى العالم، ووحدة السوق المالية والنقدية، وفتح الحدود أمام التجارة الحرة بلا قيود. الانتشار الواسع المدى في كل العالم للمبيعات وعمليات التصنيع، مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولي للعمل.[16]

وبناءا على ما سبق فإن العولمة في بعدها الاقتصادي تعمل على:

- إزالة الحدود الاقتصادية بين الدول مما ينعكس سلبا على قدرة الدولة في إحكام سيطرتها على الحدود السياسية والجغرافية والجمركية.
- زيادة حركة رأس المال والبضائع والمنتجات بين الدول.
- اتجاه اقتصاديات الدول إلى المزيد من التكامل الاقتصادي العالمي، أو التبعية الاقتصادية.
- تدويل عملية الإنتاج وعدم الاكتفاء بتدويل عملية التوزيع والتسويق.
- تعاظم دور الثورة التقنية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي.
- قيام العديد من الشركات بإنتاج السلع الكونية، تقدم لمستهلك أو زبون كوني أينما وجد على سطح الأرض.
- اشتداد المنافسة بين الدول والشركات التي تعمل على زيادة ميزاتها التنافسية، وشيوع الخوصصة في العالم.

إن المفهوم المطروح للعولمة من طرف الدوائر الاقتصادية الدولية هو مرادف لتوحيد العالم عن طريق السوق، تأخذ فيه الدول الصناعية دور البائع ودول العالم الأخرى دور المشتري دون خطوط دفاع أو استراتيجيات حماية.

ولعل هذا ما يعمق سيطرة الدول الصناعية على الدول المستهلكة وتجعلها دوما خاضعة للتبعية وعليه نستطيع القول أن العولمة في بعدها الاقتصادي تؤكد شكل من أشكال الهيمنة الرأسمالية العالمية التي ستؤدي إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرة الحكومات الوطنية على رسم سياسات اقتصادية وطنية مستقلة مع إضعاف سيطرة الحكومات على اقتصادياتها.

2) التجليات السياسية:

تتجلى أبرز ملامح البعد السياسي للعولمة في ثلاثة مظاهر، أولها إلغاء دور الدولة القومية ذلك أن الدولة القومية هي نقيض العولمة وسياستها الناجمة عن طبيعتها المحلية تعد من أكثر الأبعاد مقاومة للعولمة، التي تعني إلغاء الحدود الجغرافية، وربط اقتصاديات المجتمعات بروابط تتخطى الدولة وتتجاوز

سيطرتها كما تتطلب العولمة فتح الحدود ورفع الدولة يدها عن الحواجز الجمركية، وسرعة انتقال الأموال عبر البنوك، والإسراع في الخوصصة.[17]

ويتجسد الملمح الثاني للبعد السياسي في تزايد الطلب على حقوق الإنسان، وحرية الفرد والحريات العامة التي أصبحت من تبعات الفكر العولمي، وقد أصبح مفروضا على الأنظمة والدول في العالم حيث أخذت الدول الغربية بالتذرع بحقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأصبحت هذه الذريعة أداة من أدوات الهيمنة، وتستخدم في سبيل تحقيق ذلك عدة أساليب للضغط على الدول القومية لتحقيق انفراج في هذا المجال، ومن أهم هذه الأساليب ما يسمى بصناديق التنمية والمساعدات العالمية فإذا لم تحقق هذه الدول الانفراج المطلوب فإنها لن تحض بالمقاربة ولن تحصل على أي مساعدات .أما الملمح الثالث للبعد السياسي فهو فرض الديمقراطية الغربية الليبيرالية، حيث تطالب الدول الغربية الدول الفقيرة بتطبيق الديمقراطية وهدفها هو المحافظة على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية وغيرها ،فوجود نظام ديمقراطي سليم على النمط الغربي يخدم مصالحها ويوفر استقرار تنمويا يحقق لها ازدهارا أو توسعا[18]

ويرى حسن حنفي أن العولمة السياسية أحد أشكال الهيمنة السياسية بعد اختفاء الثنائية القطبية بانهيار أحد المعسكرين وانفراد المعسكر الأمريكي على الساحة الدولية، فالعولمة تمحي الإرادة الوطنية المستقلة للشعوب والدول، كونها شكلا من أشكال الهيمنة وبالتالي فإن الدولة الوطنية المستقلة تتناقض مع أهداف الدولة فوجود أحدهما ينفي وجود الآخر، لذلك فالعولمة تتطلب وجود الدولة الرخوة وليس وجود الدولة الوطنية المستقلة، لأن العولمة بكافة أبعادها و بالاعتماد على جميع وسائلها وأدواتها تستطيع أن تبسط سيطرتها الكاملة على الدولة الرخوة وتتحكم بها فتحمي شخصيتها الدولية وتقلص صلاحياتها، بحيث تكون وظيفة الدولة حماية الاستثمار الأجنبي وتهيئة الخدمات اللازمة لذلك على خلاف وظيفتها التقليدية وهي حماية الاقتصاد الوطني[19]، فالعولمة السياسية تدعو إلى تذويب الحدود الإقليمية فتقوم الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من المنظمات الاقتصادية ببسط سيطرتها على الدولة، ومن ثم تلزم الحكومات بإتباع سياسات معينة، كما أنها تتدخل في شؤون الدولة الداخلية وهي بذلك تزيل المفهوم التقليدي للدولة[20]، كما أن تلك المنظمات الاقتصادية تسيطر على الاقتصاد العالمي وتسيطر على صناعة القرار السياسي العالمي، كون رجل السياسة تابع لرجل الاقتصاد المطلع دائما للربح.[21]

3) التجليات الاجتماعية:

يقول رمزي زكي: "أنه بعد قرن طغت فيه الاشتراكية والديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، تلوح الآن في الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات، وليست زيادة البطالة وانخفاض الأجور، وتدهور مستويات المعيشة، وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة وإطلاق آليات السوق وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين، هي الأمور التي ترسم الآن كملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية في غالبية الدول، كل هذه الأمور ليست في الحقيقة سوى عودة لنفس الأوضاع التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي إبان الثورة الصناعية 1759-1850 وهي أمور سوف تزداد سوءا مع السرعة التي تتحرك بها عجلات العولمة القائمة على الليبرالية الحديثة.[22]

فيبدي رمزي زكي تشاؤمه على الصورة القائمة التي يستوحيها من الممارسات المتوحشة للرأسمالية في فجر شبابها، في الحالة التي تسير على طريقتها الأمور بحيث يرى أنه سيكون في العالم 20% من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رفاهية وسلام، بينما 80% تصبح تشكل السكان الفائضين عن الحاجة، والذين يقضون ويهمشون ولا يستطيعون العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير[23]

وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار العولمة مجرد تحول في اقتصاد العالم بل إنها تمثل تحولات نظامية في كل المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، فالتكامل الذي أحدثته حركة انتقال رأس المال والسلع والخدمات وثورة التكنولوجيا الحديثة للدول والأسواق والحكومات أثر سلبا على الدول النامية فضاعف تبعيتها وعجزها وتخلفها ومنعها بذلك من الدخول في هذا التكامل والاستفادة من الاقتصاد العالمي وأدى إلى تكوين واقع جديد، حققت فيه دول قليلة فوائد وأرباح كثيرة من العولمة، في حين توسعت الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، فبينما تزداد الدول الغنية غنا وتطورا تزداد الدول الفقيرة فقرا وتخلفا وتبعية، كما توسعت الهوة بين الفقراء والأغنياء داخل الدول نفسها، فقضى الاقتصاد المعولم على المكاسب الاجتماعية والاستغناء عن فئات اجتماعية كثيرة كانت تنعم بعمل قار ومستوى معيشي مقبول انضمت إلى فئة البطالين والفقراء واختفت بذلك الطبقة الوسطى التي كانت تمثل النواة الصلبة للمجتمعات النامية .

ففي الوقت الذي كان يبشر فيه الدعاة للعولمة بأن الاندماج العالمي هو أفضل طريقة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والأزمات الاجتماعية، كونه يساعد على التقليل من نسب البطالة العالمية من خلال تشجيع الاستثمارات الخارجية في الدول النامية والتأسيس لسياسات المساواة وحقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية والقضاء على الجريمة المنظمة، يحمل الواقع عكس ذلك. حيث تفاقمت أزمة البطالة في العالم ليس فقط في الدول النامية، بل حتى في الدول المتقدمة نفسها فإلغاء الوظائف البسيطة وخفض الأجور وإضعاف حقوق العمال الذين أصبح أغلبهم يفتقد إلى الإحساس بالأمان والحصول على منصب قار وليس مهددا بالفصل أو الطرد في أية دقيقة. مما فتح الباب للاضطرابات والتوترات الاجتماعية وعمل على فقدان الاستقرار السياسي والأمني.

وكان من أبرز التحولات التي ارتبطت بظاهرة العولمة، الدور الريادي الذي أصبحت تلعبه المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات في صياغة السياسات الداخلية للدول، كمجال سياسة المساواة بين الجنسين التي أصبحت من بين الطرق المعتمدة كميزان للتقدم والديمقراطية.[24]

كما شهدت المجتمعات تدخلا صارخا في القوانين التي تحكم الشعوب، مثل قانون الأسرة وقانون العقوبات بدعوى حقوق الإنسان، فتتحتم على بعض الحكومات الرضوخ إلى تعديلها وما يتناسب والتوجيه العالمي مثل ما حدث في كثير من الدول الإسلامية للتضييق على الرجل في مسألة التعدد في الزواج، ومنح مساحة أوسع المرأة في ممارسة حرياتها وإلغاء عقوبة الإعدام وغيرها من القوانين.

وتحولت الدعوة للانفتاح على السوق النقدي العالمي إلى إيديولوجية صارمة تخضع لها جميع دول العالم، ففي حالة الممانعة وعدم الرضوخ يشهر سلاح العقاب الاقتصادي. ويتجلى خطاب العولمة المعاصر في كونه يمتص صور النقد ويستدمجها داخل خطاب واحد ينتهي دائما بأن الأمور تسير إلى وحدة، وأن العولمة هذه قدر كان وسيضل باقيا[25]، وبذلك يغدو الباب موصدا أمام النزاعات والتوترات بذريعة نشر حقوق الإنسان والديمقراطية، وتؤدي بذلك بآلياتها الجديدة إلى تضاعف الصراعات والتناقضات الثقافية في المجتمعات الطرفية والأطراف، بحيث تعجز هذه المجتمعات عن تطوير نحن قوي يخلق آليات معاكسة للآليات الكونية.[26]

فإذا كان العالم اليوم قرية صغيرة كما تنبأ بها ماكلوهان في الستينيات من القرن الماضي بفضل ما أتاحه تطور وسائل النقل والمواصلات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي أذابت الحدود وقربت بين الشعوب والمجتمعات، فإن بعض الظواهر والمشاكل الاجتماعية والجريمة المنظمة، الإرهاب، تبييض الأموال....إلخ أصبحت تستغل وتنتشر بسهولة عبر أنحاء العالم بنفس السهولة التي تنتقل بها المواصلات والأشخاص والسلع والبضائع والأفكار.

4) التجليات الثقافية:

تعد الثقافة مركبا متجانسا من الذكريات والتطورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ الجماعة البشرية من خلالها بهويتها الداخلية[27] ، وعلى هذا الأساس فالثقافة هي تعبير عن وجود المجتمع وبزوالها يزول المجتمع وببقائها يبقى المجتمع، فثقافة أي مجتمع هي التي تميزه عن المجتمعات الأخرى، والتي يسعى من أجل انتشارها وتداولها بين الناس في مختلف المجتمعات البشرية، لذلك فإن التبادل الثقافي هو طموح كل مجتمع يسعى للبقاء خالدا عبر العصور.

يروج مؤيدو العولمة بأن العولمة الثقافية تسعى لإيجاد عالم بلا حدود ثقافية، عالم يسمح بنقل الثقافات والأفكار والأديان إلى المستوى العالمي، ولا تسعى بأي حال من الأحوال إلى إيجاد ثقافة عالمية واحدة، بل تسعى إلى إيجاد جو سليم للتفاعل بين الثقافات دون المساس بالذاتية الثقافية لأي مجتمع من المجتمعات، لكن هذا التفاعل بين الثقافات سيحسن الاتصال حيث تعمل العولمة الثقافية على ترابط الثقافات عن طريق إزالة الحواجز أمام تدفق السلع الثقافية.[28]

بناء على ما سبق يبدو للوهلة الأولى أن العولمة الثقافية جاءت لخدمة الثقافات المتنوعة بأن يطلق العنان لها بأن تعبر عن نفسها وتنتقل من نطاقها الضيق إلى آفاق واسعة من العالم وفق فرص متكافئة بحيث تتفاعل الثقافات فيما بينها من خلال ثورة الاتصالات التي تسهل من نقل الأنماط الحضارية والثقافية من منطقة إلى أخرى. لكن الواقع يخالف ذلك وينقضه، لأن تدفق المعلومات يجري باتجاه واحد من الغرب إلى الشرق وبالتالي فإن هناك تبادلا ثقافيا غير متكافئ، خاصة وأن وسائل الإعلام وهي الأدوات الأكثر فعالية في الخطاب الثقافي للعولمة في يد الدولة التي تقود العولمة، فليس صدفة أن تكون أكبر وأهم ثلاثمائة شركة إعلامية في العالم تملكها كلا من أمريكا و أوربا واليابان بحيث تملك أمريكا وحدها مائة وأربعة وأربعون شركة، في حين تملك أوربا ثمانون شركة، وتملك اليابان تسع وأربعون شركة.[29]

وإذا كان الاقتصاد هو بداية العولمة ومنطلقها الأول فإن الثقافة هي نهايتها القصوى وغايتها النهائية، فلا يمكن عولمة الاقتصاد والسياسة والتعليم والعلم جميعا إلا بثقافة معولمة تغذي هذه الممارسات والفعاليات وتتغذى منها في ذات الوقت . فالعولمة بهذا المفهوم هي سيطرة الثقافة الغربية على سائر الثقافات وبالضبط الثقافة الأمريكية أو ما يسمى بثقافة هوليود التي بلغت ما بلغته من انتشار وشيوع.

لا توجد ثقافة عالمية واحدة إلا ثقافة المسيطر الذي يملك أدوات إبداعها ونشرها، فالثقافة لا تكون إلا خاصية مرتبطة بحضارة وشعب ولغة[30]

من جهة أخرى، هناك من يصف العولمة الثقافية بالأمركة فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وفي أوائل التسعينات من القرن الماضي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم والسيطرة عليه سياسيا واقتصاديا ونفسيا، فإن العديد من الباحثين رأوا أن العولمة الثقافية تعني سيطرة الثقافة الأمريكية على العالم، حيث أنها شرعت في العمل على سيادة القيم الأمريكية لتصبح قيما عالمية تحل محل القيم القومية.

وفي ذلك يرى الجابري أن العولمة عملية إيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، لأنها تعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية وبالذات على بلدان العالم أجمع، لذلك فهي تسعى للقضاء على الخصوصية الثقافية بشكل عام، حيث أن الهدف النهائي للعولمة الثقافية هو السيطرة على الإدراك، وبهذا الهدف يتم إخضاع النفوس، أي تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق وتشويش القيم، وتوجيه الخيال، وتنميط الذوق وقولبة السلوك، تكريسا لنوع معين من الاستهلاك ومن المعارف ومن السلع والبضائع، هي معارف يطلق عليها ثقافة الاختراق التي تهدف إلى التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري، وهذه الثقافة هي ثقافة إعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي اقتصاديا، والرأي العام سياسيا، وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ.[31]

إن سياسات ومآرب العولمة في المجال الثقافي تستهدف الهويات القومية ومقوماتها الرسمية اللغة والدين والسمات التاريخية وأنماط العيش والسلوك والعادات والتقاليد ومعطيات الاختلاف والتمايز بين المجتمعات لتضعنا أمام مسؤولياتنا المادية والمعنوية والروحية الجوهرية في الحياة البشرية[32]. من أجل الحفاظ على مكتسباتنا هذه أمام محاولات العولمة ومجابهة أي تهديد يؤدي إلى التغيير القسري.

إن مخاطر العولمة على الهوية الثقافية إنما هي مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية والاستقلال الوطني والإرادة الوطنية والثقافة الوطنية، فالعولمة تعني مزيدا من تبعية الأطراف لقوى المركز.[33]

إن الدول والمنظمات الداعية والعاملة لفرض ظاهرة العولمة تعمل على استثمار مميزات ثورة الاتصالات والتقدم التقني والتكنولوجي في نشر ثقافة جماهيرية واحدة وبقوالب محددة مسبقة الصنع عمودها الفكري الاستهلاك وهذا ما نجده في المحطات الفضائية والتي يستنتج المراقب كأنها مخصصة للإعلان وترويج البضائع الاستهلاكية، فالإعلان أصبح سيد الموقف في كل الفضائيات وشكلت المواد الإعلانية هذه الهواجس والمسيطر والبوصلة التي توجه الأجيال الجديدة في التفكير والتعامل والبيع والعرض والترويج وأسلوب الحياة بكاملها وبذلك فإن هذه العولمة ستؤدي إلى تغير في القيم المحلية والخصوصية الموجودة في مجتمعاتنا وتؤدي إلى حدوث تغيرات اجتماعية عميقة.

إن أكثر ما يلفت الانتباه من ظواهر العولمة في المجال الثقافي، هو المدى الذي بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية من الانتشار والسيطرة على أذواق الناس في العالم، فقد أصبحت الموسيقى والبرامج والمسلسلات والأفلام السينمائية الأمريكية منتشرة في أرجاء العالم، كما أن النمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة والمشروبات وغيرها من السلع الاستهلاكية انتشر على نطاق عالمي واسع، وفضلا عن ذلك صارت اللغة الإنجليزية لغة عالمية، بل وانتشرت اللهجة الأمريكية على وجه الخصوص انتشارا واسعا. ومن أسباب هذا النفوذ الثقافي الواسع: سيطرة الاقتصاد الأمريكي بوصفه سوقا مستوردة ومصدرة، وهيمنة شركات الإعلان الأمريكية على التسويق العالمي. ولما للولايات المتحدة الأمريكية من تفوق واضح على منافسيها الاقتصاديين في المجالات الثقافية الشعبية وعلى الأخص في صناعتي السينما والموسيقى[34]. ويبدو أن الولايات المتحدة

تعتمد في نشر نمطها الثقافي على تفوقها التقني وهيمنتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، معرضة مقومات الهوية الثقافية للمجتمعات الأخرى إلى خطر الذوبان، وهو ما يدعونا إلى الاعتقاد أن الثقافة الكونية المتعولمة ليست إلا نتاجا لثقافة مهيمنة هي ثقافة الغرب وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية وليست نتاجا لتفاعل الثقافات الأخرى وتضافرها وتناظرها.

وعلى هذا الأساس برزت تخوفات كثيرة من عديد الدول في العالم، لاسيما أوربا التي راحت تحصن نفسها بالاتحاد الأوربي حتى تتمكن من منافسة الولايات المتحدة ومع ذلك خشيت بعض دولها على ثقافتها وعلى لغتها من أن تطغى عليها هذه الثقافة الواحدة، وكانت من هذه الدول فرنسا واليونان اللتان هاجمتا الولايات المتحدة هجوما عنيفا في المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي نظمته اليونسكو في المكسيك سنة 1992 حيث قال وزير الثقافة الفرنسي: "إن هذا الشكل من أشكال الامبريالية المالية والفكرية لا يحتل الأرض، ولكن يصادر الضمائر ومناهج التفكير واختلاف أنماط الغش وهذا ما قاله الرئيس الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية: إن القرن القادم يشهد انتشار القيم وأنماط العيش والسلوك الأمريكي وفي هذا نزوع استعماري لغزو الآخرين ولمهاجمة الهويات الثقافية والقومية وفرض التبعية عليها وإذابتها[35]."

وإذا كان هذا موقف هذه الدول من العولمة، وهي دول تنتمي إلى نفس الحضارة التي تنتمي إليها الولايات المتحدة الأمريكية، فكيف يكون الحال مع شعوب العالم الثالث التي تختلف عن هذه الدول الغربية في الجوهر والكيان؟

إن الغرب سياسيا وثقافيا واقتصاديا يسعى إلى تحقيق أهدافه بكل الوسائل الممكنة، من خلال تكريس التبعية بفضل الاختراق الثقافي واستقطاب الأجيال الصاعدة بدغدغة غرائزها وتوجيه ميولها وتسطيح أفكارها مستفيدا من فاعلية التفوق والقوة والسيطرة والثروة التي لديه في هذا المجال للوصول إلى زعزعة الثقة ثم محو الشخصية ومقومات الآخر ونحن نعرف أن أهم مقومات الشخصية الثقافية لأمة من الأمم: اللغة والدين وبقية السمات والعادات والتقاليد والأعراف ومكونات الذاكرة التاريخية للأمة.

ثالثا: أهداف العولمة

هناك مجموعة من الأهداف المعلنة للعولمة تتجلى كما يلي:

1) اقتصاديا:

تتلخص أهداف العولمة على المستوى الاقتصادي فيما يلي :

- إزالة وإذابة الحدود الفاصلة وإنهاء الاقتصاد المحلي، والانعزال القومي باعتبارها عوامل تشكل عائقا أمام تقدم العولمة وتطوّرها.
- تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالية لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده.
- الانطلاق إلى آفاق واسعة لإضفاء نوع من التقدم والرّقي والتنمية المتواصلة.
- تحرير النظام المالي والمصرفي.
- التخفيض من الإجراءات والقيود الرسمية في المعاملات التجارية.
- الوصول إلى إنشاء سوق عالمي واحد مفتوح دون حدود أو حواجز.
- تشجيع التخصيص أو الخصخصة في جميع القطاعات الاقتصادية.

2) سياسيا:

تسعى العولمة سياسيا إلى:

- تحقيق السلم والأمن الدوليين بغرض القضاء على الفوضى الدولية سيما بعد انتهاء الحرب الباردة، ويبقى استعمال القوة إلا في عمليات إعادة السلم بما في ذلك السلم الداخلي للدولة المعنية، وتقديم المساعدات الإنسانية للسكان تحت لواء الأمم المتحدة.
- احترام حقوق الإنسان في كل المعمورة.
- السعي بشدة من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع وتعزيزها بصورة تامة في جميع البلدان.
- حماية حقوق الأقليات.
- مكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وتشجيع المؤتمرات المساندة لهذه القضايا.
- تشجيع حق الإنسان في الحياة الكريمة البعيدة عن القهر والإكراه والتعذيب، لخلق ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي بمؤسساته الحكومية كانت أم غير ذلك، فالعولمة تطرح شكلا مغايرا للمواطنة مؤداه أن المواطن لا يجب أن يعبّر فقط عن ولائه للسلطة أو انتمائه للوطن، بل يصبح ارتباطه بالمنظمات والهيئات العالمية أقوى، ومن حقه التعاون معها والانتماء إليها دونما الرجوع إلى الحكومة أو الأنظمة.
- حماية القوميات والأقليات وفض المنازعات الداخلية بالطرق السلمية في إطار من الشرعية الدولية.

3) ثقافيا:

على الصعيد الثقافي تنشط العولمة في أكثر من مجال ويبدو ذلك من خلال:

- الترويج لفكرة الثقافة العالمية لأن هناك مشترك إنساني عام بين البشر على المستوى العالمي، ورقعة هذا الاشتراك الثقافي تتسع يوما بعد يوم بفعل الاحتكاك والتفاعل والاتصال على المستوى العالمي. وليس هناك شك في أن التدفق الحر للقيم والمنتجات والمعلومات والأفكار والاختراعات يقدم لكل فرد على مستوى الكرة الأرضية فرصا استثنائية للتقدم والازدهار المادي والروحي، باعتبار أن حاجات الإنسان ليست فقط اقتصادية ونفسية كما يقول المفكر الفرنسي EdgarMorin وإنما هي أيضا عاطفية وروحية.[36]
- ومما لا شك فيه أن ثورة الاتصالات ساهمت كثيرا في توحيد الأذواق الآراء والأفكار وأعطت فرصة كبيرة للتواصل الثقافي والأدبي والعلمي، وزوّدت البشرية بأدوات أفضل للعمل والتفكير والإنتاج من خلال ربطها ببعضها البعض، فالمادة الأولية في القرن الواحد و العشرين هي "المعلومة"، وهذه الثورة العلمية والمعلوماتية سوف تعيد تشكيل الحضارة الإنسانية برمتها وفق أنماط جديدة لم تألفها البشرية من قبل، وعليه فالعولمة تسعى إلى خلق علاقات جديدة لارتباط الفرد بالعالم وتدفعه للتخلي عن ارتباطه بفكرة المكان والوطن، ليصبح مرتبطا أكثر بفكرة العالم، وبذلك ستكون لديه مرجعية مختلفة عن باقي المرجعيات السابقة المرتبطة بفكرة الذات والوطن والانتماء، فانتقال السلع والأفراد والخدمات والقيم يزيد من درجة الارتباط والتواصل بين الشعوب والمجتمعات.

إن هذه الأهداف تبدو وجيهة و مستساغة من حيث طبيعتها، وهي دون شك أهداف إيجابية تسعى لتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي وثقافي على المستوى العالمي، إلا أنه من الناحية الواقعية وأثرها المباشر على العلاقات الدولية والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فإن الوضع يختلف تماما.

حيث أن الواقع يكشف العكس ويؤكد أن العولمة تسعى لتحقيق أهداف خفية غير معلنة تجسد فكرة السيطرة والهيمنة بكل أشكالها وتتجسد كما يلي:

- تحقيق هيمنة الدول المتقدمة: ولاسيما سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال سياستها النفوذية التوسعية واستغلالها لثروات الدول المتخلفة واستثمارها لصالحها عن طريق التكتلات الاقتصادية والشركات العالمية الكبرى أو ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذي نتج عنه زيادة الدول الغنية غنى بينما تزداد الدول الفقيرة فقرا.
- التحكم في صناعة القرار السياسي الدولي على مستوى العالم، عن طريق استغلال الهيئات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة العفو الدولية، المنظمة العالمية للتجارة التي ما وجدت إلا لتحقيق مصالح الدول المتقدمة الغنية.
- تحجيم دور الدول والحد من سيادتها والتدخل في شؤونها الداخلية تحت مسميات شتى وشعارات زائفة كحقوق الإنسان، المساواة، الديمقراطية، الحكم الراشد، تحديد الأسواق، الإصلاح و التنمية المستدامة..الخ.
- إلغاء التراث الثقافي والحضاري وتدمير الهويات والثقافات القومية للدول من خلال محاولة إزالة الحواجز الثقافية والقضاء على التعددية الثقافية والفكرية للدول على اختلافها، ووضع نموذج واحد على المستوى العالمي ثقافيا واجتماعيا وتربويا تنهجه مختلف الدول وبالتالي تسير باتجاه تغليب ثقافة على ثقافة وشعب على شعب وقيم على حساب قيم.[37]
- تكريس السياسة الاستعمارية اقتصاديا وثقافيا وسياسيا، بل وحتى عسكريا من أجل ترويض الشعوب والحكومات على إتباعها ومسايرة هوياتها وخدمة طموحاتها.

رابعا: تأثير العولمة على منظومة القيم

تعمل العولمة في بعدها الثقافي على إرساء ثقافة عالمية وزيادة أوجه التشابه بين الجماعات والمجتمعات، حيث تسعى القوة المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على فرض ثقافتها

وقيمها بفضل تفوقها وتحكمها في تكنولوجيات الإعلام والاتصال حيث تقوم تكنولوجيا الاتصال والصناعات الثقافية بدور كبير في نشر السلع الثقافية، فقد استطاعت الدول المتقدمة تصنيع الثقافة وتعليبها في معلبات براقة وذات جاذبية هائلة، سريعة التأثير وقوية الانتشار ومستفيدة من ثورة التكنولوجيا الحديثة، مما أدى إلى تعميم الثقافة العربية.[38]

فلوسائل الإعلام قدرة هائلة في التأثير على مختلف شرائح المجتمع والعمل على تغيير قيمهم فتقنيات الاتصال المتطورة تشكل أهم آليات العولمة في تنمية القيم وتكريس منظومة قيمية معينة،بما تبثه وسائل الإعلام من فضائيات وانترنت من أفلام مليئة بالعنف ومشاهد الجنس، يساهم في زعزعة النظام القيمي والأخلاقي و الاجتماعي خاصة عند فئة الشباب ولقد أثبتت الدراسات الحديثة خطورة القنوات الفضائية بما تبثه من أفلام ومسلسلات جنسية فاضحة على النظام التعليمي والحياة الثقافية والعلاقات الاجتماعية ونمط الحياة الاقتصادية في العالم الإسلامي[39]

ومن أهم القيم التي تعمل العولمة على نشرها وتعميمها وفرضها أحيانا بالقوة نجد:

- تعمل العولمة على إضعاف سلطة الدولة الوطنية وتقزيم دورها مما يؤدي إلى إضعاف قيم الانتماء للوطن لدى مواطنيها ومن ثمة تراجع الشعور بالقومية والوطنية.
- محاولة فرض الفلسفة البراجماتية النفعية المادية العلمانية وما يتصل بها من قيم وقوانين ومبادئ وتصورات على سكان العالم أجمع.[40]
- إن ثقافة العولمة هي ثقافة مادية تشكل عالما يجعل من الشح والبخل فضيلة، ويشجع على الجشع والانتهازية والوصول إلى الأهداف بأي وسيلة دون أدنى التفات إلى القيم الشريفة السائدة في المجتمع.
- إزالة الحدود المدنية والعادات والتقاليد، حتى تكون العقول المستقبلة للمادة الثقافية أكثر انفتاحا وتقبلا لما يأتي من الخارج، دون تفكير أو إعادة النظر بعد أن حطمت كل بوابات المراقبة والنقد، يقوم النظام العالمي الجديد في مشروعه المعولم لكل شيء على اختراق الثقافات الوطنية والثوابت الذاتية، ويعمل على طمس معالم الذات والأصل والشرع، بطرح بدائل هجينة منمقة ومزوقة ، بحيث تجلب الأنظار ومن ثمة القلوب والعقول[41]
- إشاعة الذوق الغربي في الاستهلاك، وفي ممارسة السلوك الاجتماعي مع الآخرين، حيث تسعى الشركات العملاقة إلى خلق أذواق تلهث وراء منتجاتها، وهي لا تتوانى في تخصيص المبالغ لتحقيق حلمها في خلق "مجتمع الاستهلاك" الذي يتبنى فيه جميع سكان العالم نفس الأذواق والعادات الاستهلاكية بشكل يتجاوز حدود العرق والجغرافية والتقاليد[42] حيث تعمل العولمة على تنميط السلوك الاستهلاكي وقولبته على النمط الغربي بوصفه الوجه الاقتصادي للعولمة، أي الربط بين هذا الوجه الاقتصادي وبين الجانب الثقافي من الظاهرة نفسها، على اعتبار أن عملية تنميط الناس وقولبة سلوكياتهم الاستهلاكية عملية يترتب عليها تحويل أو تحوير في الهويات والخصوصيات الثقافية التي تميز تلك المجتمعات.
- اختفاء القيم النبيلة ليصبح الربح هو القيمة المطلقة، وعندما يكون الدافع دوما هو الربح كما تروّج له العولمة فإن قيمة الاستمتاع المادي هي التي ستحدد السلوك، وسيصبح الإنسان رهينة هذه المعادلة أي البحث الدائم عمّا يشبع جوعته المادية.
- تمكنت العولمة بتقنياتها الاتصالية من إضعاف الكثير من القيم الاجتماعية الإيجابية السائدة في المجتمعات العربية، وبخاصة تلك المتعلقة بحميمية العلاقات والروابط بين الأفراد فحرمت الناس من كثير من مظاهر التواصل وصلة الرحم التي كانت تشيع الدفء والتراحم والتواد بينهم، وأصبحت

شرائح واسعة منهم تزهد في تسيير شؤون حياتها المختلفة بالطرق التقليدية التي تعكس نبضها الإنساني الحي، مفضلة استخدام الثقافات العولمية الجذابة لتسيير مختلف أمور حياتهم، سواء في مجال الزيارات أو التعلم أو التسوق....الخ. ليدخلوا في عزلة اجتماعية عن بعضهم البعض ويحرموا أنفسهم من كثير من علاقاتهم الإنسانية المباشرة وتحل محلها علاقات إلكترونية مصطنعة يقيمونها عبر الإنترنت وغيرها من وسائط المعلوماتية والاتصال.

ارتكانا على ما سبق، فإن العولمة لها تأثير بالغ على منظومة القيم، وذلك بالارتكاز على قوة وسائل الإعلام والاتصال التي تجمع بين الصورة والصوت، ويندرج ذلك تحت منطق الحتمية التكنولوجية والاتصالية فمع بروز ثقافة الصورة بفعل ثورة المعلومات وشبكة الانترنت برز الحديث عن التغير في القيم بفعل الاستيلاب الزماني والمكاني، الشبكة العنكبوتية والهوائيات المقعرة لدرجة أن العديد من الدراسات الامبريقية الحديثة أصبحت تركز على الجوانب السلبية لمشاهدة التلفاز لكونها تضعف القدرة على التفكير وتنمي الكسل الذهني.[43]

كما ساهمت هذه التكنولوجيات الحديثة في مزاحمة الأسرة في تنشئة أطفالها وكذلك إضعاف دور المؤسسات التربوية في غرس القيم، مما جعل المقومات الثقافية للدول وهويتها مهددة بالاندثار و الاستلاب.

ويلخص المفكر العربي طلال العتريسي مكامن خطورة العولمة على الجانب القيمي والأخلاقي بقوله: "إن مسألة نقد العولمة في قضية القيم والمفاهيم يرتكز على قضيتين هما :

/1الأولى: ثنائي العنف والجنس في وسائل الإعلام والسينما العالمية وفي القنوات الفضائية التي دخلت اليوم كل بيت

وعلى ما يمكن أن تسببه من تدهور في السلوك والقيم من خلال انتشار الإباحية والشذوذ في مجتمعات لا تزال تقيم وزنا كبيرا لقيم العفة والاحتشام.

/2الثانية: تنميط القيم ومحاولة جعلها واحدة لدى البشر في المأكل والملبس والعلاقات الأسرية بين الجنسين، وفي كل ما يتصل بحياة الإنسان الفردية والجماعية، وخصوصا قيم الاستهلاك التي تعتبر إحدى أهم ركائز اقتصاد العولمة.

الهوامـــش:

[1]مصطفى النشار :ضد العولمة ، ط1 ، دار أنباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة مصر ، 1999 ، ص 28.

[2]السيد ياسين: في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي عدد 228، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998 ص 33.

[3]الرواشدة علاء زهير : العولمة و المجتمع ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 83 .

[4]الجابري محمد عابد: العولمة و الهوية الثقافية، عشر أطروحات في العولمة و أزمة الليبرالية الجديدة، الكتاب الثاني، محمد عابد الجابري و آخرون، 1998، ص ص18،17.

[5]عبد الصبور شاهين: نحن و العولمة، من يربى الآخر؟ وزارة المعارف، روناء للإعلام المتخصص، الرياض، دت، ص36.

[6]محسن الخضيري:مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة ط1 مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2000، ص119.
[7]عبد الجواد ياسر: مقاربتان عربيتان للعولمة، مجلة المستقبل العربي، عدد252، 2000، ص 13.
[8]أبو زعرور محمد سعيد: العولمة، ط1، دار البيارق، عمان، 1998، ص13.
[9]أنتوني جيدنز: الطريق الثالث- تجديد الديمقراطية الاجتماعية، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، العدد 89ن ط1999،1، ص62.
[10]الشاذلي العماري: الوطن العربي و ظاهرة العولمة- الوهم و الحقيقة، مجلة منتدى الفكر العربي- العدد140-عمان، 1997، ص 58.
[11]العترسي طلال: العرب و العولمة، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 44.
[12]عبد الحميد محسن: العولمة من منظور إسلامي، 2001/07/22، موقع شبكة الإسلام على الطريق الرقمية.
[13]عبد الله علي: العولمة، التحديات و الأبعاد المتصلة، مجلة النبأ، ع 57، (د.م.ن)، 2001، ص215.
[14]الجابري محمد عابد: العولمة و الهوية الثقافية، عشر أطروحات في العولمة و أزمة الليبرالية الجديدة، الكتاب الثاني، محمد عابد الجابري و آخرون، 1998، ص32-33.
[15]العظم صادق جلال: ماهي العولمة، في ما العولمة؟ حسن حنفي و صادق جلال العظم، دار الفكر، دمشق، 1999، ص55.
[16]ياسين السيد: العالمية و العولمة، دار نهضة للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2000، ص 41-55.
[17]أمين جلال: العولمة، ط1، لدار المعارف، القاهرة، 2005، ص83.
[18]العامري عصام فاهم: الثقافة و الديمقراطية في مواجهة العولمة، مجلة شؤون الشرق الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث، عدد 88، 2000، ص115.
[19]حسن حنفي: العولمة بين الحقيقة و الوهم في: ما العولمة، حسن حنفي و صادق جلال العظم، دار الفكر، دمشق، 1999، ص ص 23-24.
[20]المتمدين سعيد: العولمة و الدولة القومية، أربع أطروحات في العولمة و أزمة الليبرالية الجديدة، الكتاب الثاني، محمد عابد الجابري ، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، 2009، ص228.
[21]زين الدين محمد: الديمقراطية المعولمة، العولمة الديمقراطية أم دمقرطة العولمة؟ في العولمة و أزمة الليبرالية الجديدة، الكتاب الثاني، محمد عابد الجابري و آخرون، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، 2009، ص240.
[22]رمزي زكي: تقديم الكتاب: فخ العولمة لهانس بيتر مارتين و هارلد شومان، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص9.
[23]رمزي زكي: المرجع نفسه، ص10.
[24]Verginia Ferreira la mondialisation des politiques, d'égalité, du reforme social au réformisme d'état :Ed :l'harmattam,paris,2002, p5.

[25]أحمد زايد: عولمة الحداثة و تفكيك الثقافات الوطنية،مجلةعالم الفكر، العدد 23، سبتمبر 2003، ص28.
[26]المرجع نفسه، ص35.
[27]الفتلاوي سهيل حسين: العولمة و آثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 256.
[28]الفتلاوي سهيل حسين: االمرجع السابق، ص217.
[29]الخطيب محمد: العملية التربوية في ظل العولمة و الإنفجار المعلوماتي، دار قضايا للنشر رو التوزيع، عمان، 2003، ص116.
[30]حنفي حسن: العولمة بين الحقيقة و الوهم في: ما العولمة، حسن حنفي و صادق جلال العظم، دار الفكر، دمشق، 1999، ص25.
[31]الجابري محمد عابد: العولمة و الهوية الثقافية، عشر أطروحات في العولمة و أزمة الليبرالية الجديدة، الكتاب الثاني، محمد عابد الجابري لاو آخرون، 1998، ص ص32-34.
[32]على عقلة عرسان: "العولمة والثقافة الفكر السياسي، العددان 5-4 ص225.
[33]أحمد مجدي حجازي: الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء، القاهرة، 2001
[34]أحمد مجدي حجازي:المرجع نفسه، ص40.
[35]الرقيب صالح حسين: العولمة النقابية و آثارها و أساليب مواجهتها، ص ص 9-10.
أنظر على الموقع48=vpmid&section=vpmid? http://www.draegeb.com/index.php:
[36]هانس بيترمارتين:هارالدشومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، الكويت، 1998، ص68.
[37] B.R, Barber, Djihad versus Mc world ; mondialisation et intégrisme contre la démocratie,désclée ,1996, P22.
[38]حواس محمد:الثقافة والأخلاق والتحدي التكنولوجي، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2002، ص14.
[39]أمين جلال: العولمة، ط1، لدار المعارف. القاهرة، 2005، ص ص 126-128.
[40]محمد إبراهيم المبروك وآخرون: الإسلام والعولمة، الدار القومية العربية، القاهرة، 1999، ص ص 99-101
[41]الشرعبي راضية: الإعلام العربي و تحديات العولمة الثقافية، مركز العهد الثقافي، الموقع الإلكترونيwww.al ahad.com
[42]نور الدين زمام: القوى السياسية والتنمية، دراسة غي علم السياسي، سلسلة الكتب الأساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
[43]ماجد الزيود: الشباب والقيم في عالم مصغر، دار الشروق، الأردن، 2006، ص88.